Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-007

البحوث والدراسات

آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي في ظل تباين المواقف الخليجية من إيران

د. فهد أحمد عبدالرحمن*

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى استعراض واقع البرنامج النووي الإيراني، من حيث نشأته وتطوره وتوجهاته المستقبلية، بالإضافة إلى الوقوف على بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنشطة النووية، وكذلك بيان واقع العلاقات الخليجية الإيرانية، ومحاولة وضع تصورات مقترحة تجاه توحيد العمل الخليجي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وتداعياته على أمن دول منطقة الخليج. **المنهج**: تبنت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، حيث تناول المنهج التاريخي سرداً توضيحياً للتطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ بدايات نشوء الأنشطة النووية الإيرانية، في حين تناول المنهج التحليلي عرضاً تحليلياً لموقف المجتمع الدولي ومؤسساته تجاه البرنامج النووي الإيراني، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي سعت إلى ضبط هذا البرنامج. **النتائج**: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تبايناً في مواقف دول الخليج العربي في علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وانعكاسات هذا التباين في المواقف على التوصل لموقف موحد وقوي تجاه ملف إيران النووي وآثاره الأمنية على دول المنطقة، كما أظهرت النتائج تنوع السيناريوهات المحتملة أمام دول الخليج للتعامل مع الملف النووي الإيراني بهدف الحد من التداعيات الأمنية على منطقة الخليج العربي، كذلك أظهرت النتائج الآثار والتداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج من حيث الأبعاد العسكرية والإستراتيجية والبيئية والاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة سعي دول الخليج الجاد والموحد نحو بناء إستراتيجية واحدة متزنة ومتوافقة في التعامل مع الطرف الإيراني، تكون مظلتها الرئيسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما

* وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، دولة الكويت، الإيميل: L-F8D@hotmail.com

– تُسلم البحث في 2020/9/6، عُدّل في 2020/12/21، أجيز للنشر في 2020/12/27.

حقوق الطبع والنشر محفوظة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.320

أوصت الدراسة بأهمية الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة أمام دول الخليج العربي في التعامل مع الطرف الإيراني. **الخاتمة:** العامل المعزز الذي ساهم في استمرارية عجلة طهران في أطماعها التوسعية يعود إلى تشتت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وتباين مواقف دوله الفردية تجاه التعامل مع إيران.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني، إيران، دول الخليج العربي، الأمن.

المقدمة

تعتبر الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 بمثابة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الخليجية الإيرانية، وإن اتسمت هذه العلاقات بتاريخ متأرجح من التقارب والتباعد منذ خمسينيات القرن العشرين وحكم الشاه في إيران، إلا أن مرحلة الثورة الإسلامية أدخلت دول المنطقة في مرحلة جديدة من المواجهة التي لم تصل حد الصدام يوماً ما باستثناء الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 والتي اصطفت فيها دول الخليج العربي داعمة للعراق، وهو اصطفاف طبيعي منطقي يتماهى والبعد القومي العربي الذي يجمع دول المنطقة.

ولعل من أبرز الأمور التي حالت دون نشوء علاقة طبيعية واضحة ومحددة ومتزنة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإيرانية حتى اليوم، هو التفاوت في طبيعة العلاقات الفردية التي تجمع إيران مع كل دولة من دول الخليج بشكل منفصل، فعلى الرغم من الإطار العام الذي يجمع دول الخليج العربية ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي، فإن العلاقات الفردية لدول المجلس مع الطرف الإيراني متفاوتة، وإلى حد بعيد في بعض الحالات، ولا تسير هذه الدول مجتمعة ضمن منظومة واحدة متناسقة في مواقفها.

وبشكل عام، لا توصف العلاقات الخليجية الإيرانية بالجيدة أو السيئة، فهي علاقات متفاوتة أولاً، وتحكمها ظروف ومتغيرات عديدة ثانياً، وتتأثر بطبيعة رأس النظام الحاكم في إيران ثالثاً، فقد شهدت هذه العلاقات مداً وجزراً واضحين عند كل انتخابات رئاسية إيرانية، وإن شهدت تحسناً ملموساً في عهد

بعض الرؤساء الإيرانيين، مثل رفسنجاني، وخاتمي، ونجاد، الذين فتحوا أبواباً جديدة للحوار تقوم على مبدأ حسن الجوار.

يعتبر التجاذب الخليجي الإيراني الذي مضى عليه اليوم أكثر من سبعة عقود تجاذباً ناعماً إذا صح التعبير، لكن سرعان ما بدأ هذا التجاذب يتحول إلى مواجهات إعلامية في تصريحات المسؤولين في كلا الطرفين، بداية بعد سقوط النظام العراقي الأسبق سنة 2003، وخروج العراق من دائرة المواجهة العربية الإيرانية من جهة، وبعدما بدأت إيران في الإعلان رسمياً عن إطلاق برنامجها النووي من جهة أخرى، تصاعدت الأمور تدريجياً إلى أن وصلت حد المواجهة العسكرية غير المباشرة بين الطرفين، حيث اصطدمت إيران، ومن خلال وكلائها في المنطقة العربية، مع المحور السعودي الإماراتي على وجه التحديد، وبدا هذا الصدام أوضح ما يكون في حرب اليمن، وإن كان الصدام قد بدأ قبل ذلك على الساحة اللبنانية بداية، ومن ثم على أرض العراق بعد سنة 2003، وبعدها في الحرب السورية التي شهدت تجاذبات دولية وإقليمية واضحة، وختاماً في حرب اليمن التي حدثت المواجهة شبه المباشرة فيها بين بعض دول الخليج وإيران من خلال الحوثيين على اعتبارهم وكلاءَ للجمهورية الإيرانية في هذه الحرب التي تدور رحاها على أرض اليمن منذ سنوات. إلا أن ما أشعل فتيل الأزمة الخليجية الإيرانية بشكل واضح هو البرنامج النووي الإيراني.

بدأت إيران تشق طريقها بقوة نحو عضوية النادي النووي الدولي بشكل يكتنفه الغموض إلى حد ما، فرغم التأكيد على أن إيران دولة نووية بالمعنى المدني، ونفي مبدأ السعي نحو امتلاك قوة نووية عسكرية، فإنّ السياسة الإيرانية تنطلق من إستراتيجية واضحة لدى صناع القرار تتجلى في براعة توزيع الأدوار الداخلية في إيران، فالخطاب الرسمي لطهران يحمل الكثير من التناقضات التي تزيد من غموض حقيقة التوجه الإيراني النووي، حيث تؤكد بعض التيارات الداخلية التزام إيران الكامل بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالبرنامج النووي الإيرانـي من جهة، في حين تخرج تيارات أخرى للتهديد

بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين تصب هذه التوجهات في مصلحة البرنامج النووي الإيراني من حيث إدخال المجتمع الدولي في تجاذب وخلاف تجاه برنامج إيران النووي، وهو بالضبط ما يحصل فعلياً بين أطراف معارضة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأطراف أصبحت مؤيدة مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين (خليل، 2012).

هذا التجاذب الدولي تجاه الملف النووي الإيراني الذي أصبح تحولاً إيجابياً لمصلحة إيران، أصبح من جهة أخرى تحولاً سلبياً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث فقدت هذه الدول ميزة الإجماع الدولي الذي كانت تعول عليه في مواجهة إيران، إذ من غير الممكن حشد المجتمع الدولي تجاه إيران في الوقت الراهن، وهو ما فاقم من خطر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول المنطقة وفقاً لوجهة النظر الخليجية في هذا الشأن، كما أضاف التوغل الإيراني في دول المنطقة العربية خطراً إضافياً أصبح يهدد الأمن الوطني والإقليمي والقومي لدول الخليج العربي بشكل أكبر، حيث أصبح التدخل الإيراني حقيقة قائمة في كل من العراق ولبنان واليمن وسوريا، وهو ما أصبح يشكل إزعاجاً واضحاً لدول الخليج العربي على وجه الخصوص.

نتيجة لهذه التهديدات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني على أمن منطقة الخليج العربي خاصة، والمنطقة العربية بشكل عام، وتبعاً للتدخل الإيراني الواضح في العديد من دول المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين، جاءت هذه الدراسة في محاولة للبحث في الآثار الناتجة عن البرنامج النووي الإيراني على دول منطقة الخليج العربي، والتداعيات المستقبلية التي من الممكن أن تصيب دول الخليج العربي نتيجة للنشاط النووي الإيراني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أصبحت دول الخليج العربية تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني خلال العقدين الماضيين، وتحديداً منذ إعلان إيران إطلاقها للبرنامج النووي، وما زاد

من صعوبة الموقف وتعقيده التباين الملموس في مواقف الدول الخليجية تجاه التعامل مع إيران وخارج إطار المنظومة الموحدة لدول الخليج والمتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من أن إيران عقب الثورة الإسلامية سنة 1979 مباشرة قد اتخذت منحى مختلفاً فيما يتعلق بأبحاثها النووية، حيث أصدر روح‌الله الموسوي الخميني أمراً تم بموجبه حل جميع أبحاث الأسلحة النووية السرية لبرنامج إيران النووي على اعتباره أمراً يتعارض والأخلاق والفقه الإسلامي، فإن هذا التحول في النهج الإيراني سرعان ما عاد إلى ما كان عليه حين أمر الخميني بإعادة تشغيل أبحاث البرنامج النووي خلال الحرب العراقية الإيرانية، ولاحقاً في سنة 1989 بدأ التوسع الملموس في الأبحاث النووية الإيرانية يخرج إلى السطح.

في ظل هذا التسارع الإيراني تجاه تعزيز قدراتها النووية، وفي ظل تباين المواقف الخليجية في التعامل مع إيران وطبيعة العلاقات التي تحكمها، ونتيجة للآثار والتداعيات المستقبلية التي من الممكن أن تحدث في منطقة الخليج على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والبيئية كافة، بالإضافة إلى ما صاحب كل ذلك من التوغل الإيراني المتسارع في العديد من الدول العربية، وخروج العراق من ساحة المواجهة العربية الإيرانية سنة 2003، فإن التصدي لهذا التسارع الإيراني في فرض القوة والهيمنة على المنطقة أصبح مطلباً أساسياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي خاصة، وللدول العربية بشكل عام.

بناءً عليه؛ تتمثل مشكلة الدراسة في بحث الآثار والتداعيات الحالية والمستقبلية لبرنامج إيران النووي على أمن دول الخليج العربي، على الصعد الأمنية والعسكرية والاقتصادية والبيئية كافة، والبحث في السيناريوهات المحتملة أمام دول الخليج للتعامل مع هذا الملف بالشكل الذي يضمن الأمن الإقليمي لهذه الدول، ويحافظ على توازن العلاقات الدولية والإقليمية لها.

أهمية الدراسة

تنعكس أهمية الدراسة الحالية من الأهمية المطلقة التي يتسم بها الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي من جهة، ومن بحثها في الآثار والتداعيات المستقبلية التي قد تنتج عن البرنامج النووي الإيراني على دول المنطقة أمنياً وعسكرياً واقتصادياً وبيئياً من جهة أخرى.

كما تتضح أهمية الدراسة كونها تلقي الضوء على الحلول والسيناريوهات الممكن تطبيقها من قبل دول الخليج في التعامل مع برنامج إيران النووي، وهل بالإمكان التعامل مع الملف النووي الإيراني من خلال قنوات اتصال مباشرة بين دول الخليج وإيران، أو من خلال مظلة القانون الدولي وما تمليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، بالإضافة لاتفاقيات ثنائية يمكن عقدها بين دول المنطقة لحماية أمن الخليج، أم من خلال الانخراط في منظومة تحالف دولي تندرج ضمنها دول مجلس التعاون مع بعض الأطراف الدولية في المجتمع الدولي لغايات الدفع بمزيد من التضييق على إيران، والضغط عليها اقتصادياً وعسكرياً من أجل التخلي عن أطماعها النووية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في بيان آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1 – استعراض واقع البرنامج النووي الإيراني، من حيث نشأته وتطوره وتوجهاته المستقبلية بناءً على المعطيات الراهنة.

2 – الوقوف على بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنشطة النووية، وبيان الضوابط التي فرضها المجتمع الدولي على برنامج إيران النووي.

3 – بيان واقع العلاقات الخليجية الإيرانية، ومحاولة وضع تصورات مقترحة تجاه توحيد العمل الخليجي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

4 – محاولة التوصل إلى تصورات مقترحة تفيد صانع القرار في دول الخليج للحد من هيمنة برنامج إيران النووي على منطقة الخليج.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي؛ حيث يتضمن المنهج التاريخي سرد التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ بدايات نشوء الأنشطة النووية الإيرانية، ومواقف دول الخليج تجاه هذه الأنشطة، وطبيعة العلاقات التي حكمت الدبلوماسية الخليجية في التعامل مع إيران. في حين يتناول المنهج التحليلي عرضاً تحليلياً لموقف المجتمع الدولي ومؤسساته تجاه البرنامج النووي الإيراني، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي سعت إلى ضبط هذا البرنامج، بالإضافة إلى التداعيات المحتملة من إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاقية التي أبرمتها مع إيران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

الدراسات السابقة

أجرى هاشم (2019) دراسة هدفت إلى تقدير موقف انعكاسات تطور الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في زيادة الإنفاق العسكري الإيراني، وتقدير حجم الإنفاق العسكري الإيراني مقارنة بدول الجوار الإقليمي وخاصة دول منطقة الخليج العربية، ومناقشة تطور قدرات إيران العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة، خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وما يفرضه الواقع الجديد من زيادة المخاطر التي تواجهها دول منطقة الخليج العربية، وتبنت الدراسة المنهج التحليلي الخاص بدراسة المعطيات المتعلقة بالقدرات العسكرية الإيرانية عموماً، والنووية على وجه الخصوص. وأظهرت نتائج الدراسة أن السعي الإيراني الحثيث لتطوير القدرات العسكرية التقليدية والنووية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على التسلح، يعتبران من أهم العوامل التي تستدعي دول منطقة الخليج العربي لإعادة النظر في مفاهيم أمنها الإقليمي، خاصة أنها أصبحت تحت تهديد مباشر من جارة قوية، كما أظهرت النتائج أن إيران احتلت المرتبة الثامنة عشرة عالمياً في الإنفاق

العسكري وفقاً لتقرير أعده معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام سنة 2017، وأن التوجه الإيراني المتعنت تجاه امتلاك القوة النووية يشكل خطراً حقيقياً على أمن دول منطقة الخليج، سواء في الحاضر الراهن، أو في المستقبل البعيد، وأن هذا التوجه الإيراني النووي لا يقابله أية توجهات عربية خليجية مماثلة تخلق حالة من التوازن الإستراتيجي.

في حين هدفت دراسة (الكريم، 2017) إلى تحليل التحديات التي تواجه أمن دول الخليج العربي داخلياً وخارجياً، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي الخاص بمراجعة الأدبيات التي تناولت أمن دول منطقة الخليج العربي، بالإضافة للمعاهدات الدولية الملزمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يتعلق بسلمية برنامجها النووي وأنشطتها. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية وقومية وراء سعي إيران لامتلاك برنامجها النووي الذي أعلنت مراراً وتكراراً بأنه برنامج للأغراض السلمية فقط، إلا أن الدراسة توضح الأبعاد العسكرية وراء هذا البرنامج وفقاً للنتائج التي أسفرت عنها، وأن امتلاك إيران للقوة النووية يهدد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج، ومما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه تكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقاً بشرياً وعسكرياً لمصلحة إيران، وأن البرنامج النووي الإيراني قد يؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة برمتها، على المستويين العربي والإقليمي، حيث بدأت بالفعل بعض الدول الخليجية مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالسعي نحو امتلاك الطاقة النووية.

أما دراسة (طلحة، 2016)؛ فقد هدفت إلى تحليل واقع العلاقات الخليجية الإيرانية للفترة من 2005–2016، ومحاولة بيان أوجه التقارب والاختلاف في هذه العلاقات فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وتداعيات هذه العلاقة على أمن دول منطقة الخليج، وتبنت الدراسة منهج تحليل النظام الدولي القائم على تحليل النظام السياسي الدولي باعتباره هو وحدة التحليل، ومكوناته الفرعية كالمنظمات

الإقليمية والدولية والأقاليم الجغرافية، وذلك بدراسة القوانين والقواعد الحاكمة للعلاقات الدولية التي تحدد شكل وسمات النظام الدولي. وقد أظهرت النتائج أن إيران لا تعادي أو تصادق أحداً إلا بالقدر الذى يقربها من هدفها المتمثل بالقوة والهيمنة، ومن ثمَّ فإن خريطة الأعداء والمنافسين بالنسبة لإيران تتغير مع تغير موازين القوى، وأن تأثيرات التسلح الإيراني على الأمن الخليجي تتأتى من عدة جوانب، فإما التهديد الإيراني المباشر لهذه الدول باستخدام تفوقها العسكري والنووي في تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية الإيرانية في الخليج على حساب مصالح دول الخليج العربية، وإما من خلال التهديد غير المباشر الذي يمكن أن تفرضه المواجهة الإيرانية الغربية وخصوصاً مع الولايات المتحدة على منطقة الخليج، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تترتب على البرنامج النووي الإيراني.

كما تناولت دراسة (العتيبي، 2012) جوانب الأزمة الأمريكية الإيرانية الناتجة عن الملف النووي الإيراني، وانعكاسات هذه الأزمة على أمن دول الخليج العربي، حيث تناولت دولة الكويت كدراسة حالة للفترة من 1997–2011، وتبنت المنهج التحليلي القائم على تحليل بنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملف النووي الإيراني. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج العربي، وتناقض الأولويات فيما بينها تجاه الملف النووي الإيراني، كما أظهرت النتائج عزم الجمهورية الإسلامية الإيرانية على المضي قدماً في برنامجها النووي، الأمر الذي يشكل خطراً جسيماً على أمن دول منطقة الخليج العربي.

أما دراسة (الدخيل الله، 2011)؛ فقد هدفت إلى تحليل تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن واستقرار الخليج العربي؛ حيث إن دول الخليج العربي أكثر تأثراً بامتلاك إيران للسلاح النووي، فقد أصبح ميزان القوى في منطقة الخليج بمختلف المقاييس يميل إلى صالح إيران، وعقيدة النظام السياسي الإيراني هي عقيدة توسعية سوف تؤثر على أمن الخليج العربي، وقد تبنت

الدراسة المنهج التحليلي القائم على مراجعة جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، بهدف الوقوف على آلية قانونية دولية يمكن من خلالها ضمان أمن دول منطقة الخليج العربي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعد لاعباً مؤثراً في المعادلة الأمنية الإقليمية التي لا تستطيع أي قوة إقليمية أخرى أو دولية إهمالها أو إقصاءها، ولذلك فإن معالجة الملف النووي الإيراني لايمكن أن تتأسس على أسس سليمة إذا ما تم تجاهل المكانة والأهمية الإقليمية لهذه الدولة، وأن التحالف الخليجي الإيراني هو الخيار الأمثل لضمان أمن دول المنطقة من خلال اتفاقيات مشتركة بين دول مجلس التعاون وإيران.

كما قام بني ملحم والصمادي (2009) بدراسة هدفت إلى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني من خلال تحليل المنظور الإيراني لأمن الخليج، وبيان العوامل التي دفعت إيران لتكوين تلك الرؤية، وتوضيح أثر تلك العوامل على السياسة الإيرانية تجاه المنطقة مع تطوّر الوقت، وبيان التداعيات التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة وأمن دول الخليج، وقد تبنت الدراسة المنهج العلمي التكاملي الذي يشتمل على عدة مناهج علمية. وأظهرت نتائج الدراسة أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية، ومتطلبات أمن دول المنطقة، لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في منطقة الخليج العربي، وأن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على مجتمعات المنطقة في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج، تحتم على دول المنطقة النظر إلى هذه المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة في العمل المشترك لتفادي وقوعها.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت البرنامج النووي الإيراني وعلاقته بأمن منطقة الخليج، فإن هناك عدداً من المحاور التي تميز هذه الدراسة عن سابقاتها، وهي الآتية:

- تركز هذه الدراسة على التفاوت الخليجي في علاقات دول مجلس التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وانعكاسات هذا التباين في المواقف من التوصل إلى موقف موحد وقوي تجاه ملف إيران النووي.
- تناقش الدراسة السيناريوهات المحتملة للتعامل مع الملف النووي الإيراني، والمقصود هنا السيناريوهات التي يمكن أن تتبعها دول الخليج العربي في معالجة هذا الملف للحد من التداعيات الأمنية على منطقة الخليج العربي.
- تأتي الدراسة بعد إعلان إدارة الرئيس الأمريكي ترامب الانسحاب من الاتفاقية النووية التي وقعتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، والنتائج المحتملة نتيجة هذا الإلغاء للاتفاقية، وما يمكن أن يصيب منطقة الخليج العربي من تداعيات سلبية أو إيجابية نتيجة القرار الأمريكي بإلغاء هذه المعاهدة.

المبحث الأول
البرنامج النووي الإيراني وتوجهاته الحالية والمستقبلية

بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تستشعر حجم الخطر الكامن في أنشطة إيران النووية على أمن دول هذه المنطقة منذ سنوات، إلا أن حجم الإدراك لمدى حقيقة التوجه الإيراني المتسارع تجاه عضوية النادي النووي أصبحت أكثر وضوحاً من قبل قيادات دول الخليج العربي بعد سنة 2003 تحديداً، وعند خروج العراق من دائرة المواجهة العربية الإيرانية؛ حيث أصبحت إيران قوة إقليمية كبرى؛ الأمر الذي استدعى تحركاً خليجياً أكثر جدية تجاه مواجهة

مستقبل الأنشطة النووية الإيرانية، حتى لا يأتي اليوم الذي تصبح فيه دول الخليج العربي تحت سيطرة قوة إقليمية مهيمنة ومتفوقة عسكرياً.

يتناول هذا المبحث البرنامج النووي الإيراني وتوجهاته الحالية والمستقبلية، وذلك في مطلبين؛ حيث يتناول المطلب الأول استعراضاً لنشأة البرنامج النووي الإيراني خلال فترة الخمسينيات، وتطوره اللاحق في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى واقع هذا البرنامج في الوقت الراهن ومدى التطور الذي وصل إليه، في حين يتناول المطلب الثاني التوجهات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني سلباً وايجاباً، في محاولة للوقوف على حقيقة مستقبل الأنشطة النووية الإيرانية.

المطلب الأول: نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره

على الرغم من أن مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني تبدأ منذ عام 1957 في زمن حكم الشاه وصولاً إلى اليوم، فإن لكل مرحلة من هذه المراحل خصوصيتها المتفردة التي أثرت وتأثرت بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية. وقد أوردت طلحة (2016) في دراستها ثلاث مراحل رئيسة لخصت تاريخ التطور الذي لحق بالبرنامج النووي الإيراني، بدءاً من المرحلة الأولى التي انطلقت منذ سنة 1957 وصولاً إلى الثورة الإيرانية سنة 1979، والمرحلة الثانية التي أعقبت الثورة الإسلامية وما صاحبها من سرية مطلقة في العمل النووي، وصولاً إلى المرحلة الثالثة التي بدأت فعلياً منذ سنة 2002، وبداية تدخل المجتمع الدولي، وإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن حتى سنة 2016 وما صاحبها من جذب وشد. إلا أن من الجدير إضافة مرحلة رابعة لتلك المراحل، وهي التي امتدت منذ سنة 2016 وإعلان الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني في عهد الرئيس باراك أوباما، وصولاً إلى سنة 2020 بعد قيام الرئيس دونالد ترامب بإعلانه إلغاء الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المرحلة الأولى: 1957–1979

هي المرحلة التي شهدت انطلاق العمل النووي الإيراني في زمن الشاه وحتى قيام الثورة الإسلامية في إيران؛ حيث تم توقيع أول اتفاق نووي إيراني أمريكي سنة 1957، وكانت خطة البرنامج النووي الإيراني طموحة جداً تمتد على مدار أكثر من خمسين عاماً يتم خلالها إنشاء 23 مفاعلاً نووياً في جميع الأراضي الإيرانية، كما شهدت تلك المرحلة وتحديداً سنة 1968 توقيع إيران على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتجريبها. وتعتبر هذه المرحلة بمثابة البنية التحتية لبرنامج إيران النووي.

المرحلة الثانية: 1984–2004

توقفت الأنشطة النووية في تلك المرحلة من سنة 1979 عقب الثورة الإسلامية حتى عام 1984؛ إذ قام الفكر الخميني في تلك الحقبة على اعتبار أن القوة النووية تتعارض والنهج الإسلامي الذي تبنته الثورة الإسلامية، لكن سرعان ما عادت طهران لاستئناف أبحاثها النووية سنة 1984 وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية بعدما تبينت ضرورة بناء ترسانة عسكرية قوية في المنطقة نتيجة للتهديدات المحيطة بها، فالعراق وتركيا والكيان الإسرائيلي وباكستان هي دول إقليم تشكل تهديداً على إيران، ناهيك عن الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، فعاد البرنامج النووي الإيراني للعمل مجدداً في ظل ظروف فائقة السرية. وبعد أن بدأ المجتمع الدولي يبدي تذمره من النشاط النووي الإيراني، أحيل ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن سنة 2002، وانطلقت أولى حملات التفتيش على المنشآت الإيرانية سنة 2003 برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي أعلنت بدورها وجود أنشطة مريبة في بعض المنشآت، فما كان من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلا أن تتدخل لنزع فتيل أزمة دولية، وتوصلت لاتفاق مع طهران لتوقيع بروتوكول إضافي نهاية 2003 يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش الاستثنائي.

المرحلة الثالثة: 2004–2015

شهدت هذه الفترة منذ سنة 2004 تحديداً إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن برنامج إيران النووي ذو أبعاد عسكرية، وتزامن ذلك مع إعلان وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية انخراط عالم الذرة الباكستاني عبدالقدير خان في أنشطة طهران النووية، فطالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بوقف أنشطتها كافة لحين الانتهاء من عمليات التفتيش، وهنا تدخل الاتحاد الأوروبي على خط الصدامات الحاصلة للتخفيف من تداعيات الأمر، واقترحوا تسوية في الوصول لبعض المواقع العسكرية الإيرانية التي تبين لاحقاً أنها معدة لتخزين مواد نووية وإجراء اختبار متفجرات، فعادت الأمور للتأزم مجدداً. وبعد تلك المرحلة سنة 2005 أعلنت إيران وقف التعاون الكامل مع الوكالة، كما قامت بفك الأختام على بعض المواقع التي خضعت لتفتيش الوكالة، وأكدت استمرارها في أنشطتها النووية السلمية. وبدأت مرحلة الشد والجذب بين إيران والمجتمع الدولي لعقد من الزمان كانت فيه إيران تسعى لكسب الوقت، ومع انتهاء سنة 2015 تم التوصل إلى اتفاق مع الدول الست الكبرى تم بموجبه السماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى جميع المواقع المشتبه فيها، كما تم خفض قدرات طهران على تخصيب اليورانيوم، وتقليص أعداد أجهزة الطرد المركزي، وكل ذلك مقابل رفع العقوبات عن إيران.

المرحلة الرابعة: 2015–2020

شهدت سنة 2015 توقيع الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران في عهد إدارة الرئيس أوباما؛ حيث أعلن الأخير بأن هذا الاتفاق يغلق أمام طهران كل السبل لامتلاك سلاح نووي، كما يجنب الشرق الأوسط سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه، ولم يتردد الرئيس أوباما بالإشارة إلى عدم ثقته بالتزام طهران بجميع بنود الاتفاق وحتمية مراقبتها عن كثب (فاضل وطارق، 2019).

أعلن دونالد ترامب سنة 2018 انسحابه من الاتفاق النووي مع إيران الذي وقع بداية سنة 2015 بين إيران والدول (5+1) وما تبعه من توقيع اتفاق ثنائي

بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ثم أعاد فرض العقوبات على طهران مؤكداً أنها عقوبات اقتصادية بالغة الشدة، وعلى الرغم من أن المؤشرات توضح أن الانسحاب الأمريكي جاء نتيجة للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية، فإن الانسحاب ارتبط أكثر ما يكون بالرغبة الإسرائيلية المعلنة منذ سنة 2015 والداعية إلى فض الحوار مع طهران والتوجه نحو القوة من جهة، وحرصاً من الجانب الأمريكي على أمن دول منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، وهو حرص غير نابع من صداقات وعلاقات طيبة بقدر ما هو نابع من حرص على منابع النفط الأكبر في العالم، واستقرار هذه المنطقة الذي يشكل استقراراً اقتصادياً في العالم أجمع.

المطلب الثاني: التوجهات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني

بدأ المجتمع الدولي ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالتركيز على دولتين من الدول الساعية لامتلاك القوة النووية، وهما كوريا الشمالية وإيران، إلا أن بيونغ يانغ أعلنت نفسها بالفعل قوة نووية منذ مطلع الألفية الجديدة غير عابئة بمناشدات وتهديدات المجتمع الدولي، لتنضم رسمياً إلى النادي النووي، وفي غضون ذلك اعترفت طهران بامتلاك برنامج نووي سري تعمل عليه منذ 18 عاماً، ولإثبات حسن النوايا من قبل طهران بأن برنامجها لا يحمل أي طابع عسكري، ونتيجة للضغوط الدولية المتزايدة والعقوبات التي باتت تثقل كاهل إيران، فقد وافقت على الخضوع لتدقيق دولي مكثف من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (Bahgat, 2006).

وعلى الرغم من التكرار الدائم للمسؤولين الإيرانيين في جميع المحافل والمناسبات محلياً ودولياً للتأكيد على سلمية البرنامج النووي، فإن التوجهات الإيرانية أصبحت تحت الضوء خلال العقدين الماضيين، وهذه التوجهات هي التي تعكس مستقبل أمن منطقة الخليج، حيث إن البرنامج النووي الإيراني يحمل عدداً من التوجهات بعيدة المدى، لا بد من استعراضها وتحليلها.

أولاً- توجهات سياسية

يدرك صانع القرار السياسي في طهران أن امتلاك إيران للقوة النووية هو دون شك أحد أهم أولويات السياسة الإيرانية مؤخراً، ونتيجة للوضع السياسي والجيو سياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة ووقوعها بين دول الخليج العربي من جهة، والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، بالإضافة لوجود كل من تركيا وباكستان على أطرافها، ناهيك عن العداء الغربي المباشر لسياسة إيران النووية، كل هذه العناصر عززت من إدراك صانع القرار السياسي في طهران إلى ضرورة المضي قدماً في برنامجها النووي، الذي وإن كان سلمي الطابع في بداياته، فإنه يحمل أبعاداً عسكرية قد تلوح ملامحها خلال السنوات القليلة القادمة (مولى، 2018).

هذا الأمر بدوره ينعكس انعكاساً مباشراً على أمن دول منطقة الخليج العربي، فوجود هذه الدول على حدود إيران يضعها تحت مطرقة الخوف من استخدام طهران لهذه القوة في إخضاع دول المنطقة بالتهديد، وسندان القوة النووية للكيان الإسرائيلي التي أصبحت أمراً مسلماً به لا تبحثه الاتفاقيات الدولية ولا يخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي أن وجود دول الخليج بين إيران النووية شرقاً، والكيان الإسرائيلي النووي غرباً، يجعل هذه الدول مهددة إلى أبعد الحدود، خاصة في حال ما وقعت مواجهة عسكرية نووية يوماً ما بين هاتين القوتين، فإن دول الخليج هي المتضرر الأكبر دون شك من هذه المأساة النووية.

ثانياً- توجهات اقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تحث إيران على الاستمرار في برنامجها النووي، حيث أكد مسؤولون إيرانيون في العديد من المواضع على سلمية هذا البرنامج، وأنه لغايات اقتصادية في المقام الأول؛ فقد أشارت طهران أن مفاعلاتها النووية ستوفر نحو 20% من الطاقة الكهربائية اللازمة للدولة، ومن ثمَّ فإن نتائج هذه المفاعلات على المستوى الاقتصادي إنما تنعكس إيجاباً على

الاقتصاد الوطني من خلال توجيه النفط والغاز نحو التصدير بدلاً من استخدامها لغايات توليد الطاقة (تويز، 2007).

وقد يبدو هذا التفسير أو التعليل الاقتصادي باهتاً وسطحياً إذا ما تم مقارنته فعلياً بالأرقام الواقعية وموازنة الجمهورية الإسلامية الإيرانية السنوية. فإيران هي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط والتاسعة والعشرون على مستوى العالم، بحجم اقتصاد يعادل 463 مليار دولار أمريكي تقريباً، وبهذه الحالة فإن نسبة 20% التي من الممكن أن يتم اقتطاعها من تشغيل الطاقة النووية وتوجيه البديل من النفط والغاز نحو التصدير لا يبدو منطقياً أو معززاً للاقتصاد الإيراني بالشكل الملائم، وبهذا فإن دولة تمتلك 10% من احتياطات النفط في العالم بالإضافة إلى 15% من احتياطات الغاز في العالم لن يشكل موضوع استخدام الوقود الأحفوري مشكلة لها في أي حال من الأحوال، فحجم الاقتصاد الإيراني دون شك كبير وله ثقل دولي مؤثر (البنك الدولي، 2020، ص.1).

ثالثاً- توجهات إستراتيجية

تعتبر الحروب القادمة مستقبلاً حروب فضاء، وذلك وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهذه الحروب إنما تقوم أساساً على ما تمتلكه الدول من تكنولوجيا نووية وعسكرية تعزز من قدراتها على المواجهة في مثل هذه الحروب المستقبلية، وهنا يبرز التوجه الإستراتيجي الإيراني فيما يتعلق بتعزيز قدراتها النووية، فهي تعلم تمام الثقة بأن المستقبل يقوم على تكنولوجيا الحروب والقوة النووية وما يصاحبها من تطورات تقنية هائلة؛ ما شكل حافزاً لدى طهران للانخراط في هذا السباق المحموم الذي بدأته الولايات المتحدة منذ عقود طويلة، وانضمت إليه مؤخراً كل من روسيا والصين والهند وفرنسا، حتى وإن كان الانخراط الإيراني متأخراً وضعيفاً إلا أنه سيؤتي أكله يوماً ما إذا ما استمر البرنامج النووي الإيراني بالنمو والتطور (آل خليفة، 2020).

ولعل هذا التوجه الإستراتيجي واحد من أخطر التوجهات التي يمكن أن تلقي بظلالها على أمن دول منطقة الخليج؛ حيث إن ميزان القوى سيصبح

معدوماً تماماً في هذه الحالة؛ نظراً لأن دول الخليج ما زالت بعيدة عن هذه التوجهات النووية، باستثناء بعض المساعي في كل من الإمارات والسعودية نحو الطاقة النووية النظيفة، فإنها تظل مساعي متواضعة وخجولة إذا ما قورنت بحجم الإنجاز الذي حققته إيران في تطور برنامجها النووي، وهو ما يؤكد اختلال التوازن الأمني والإستراتيجي في منطقة الخليج؛ الأمر الذي يدفع بدوره للتأكيد على أهمية خضوع البرنامج النووي الإيراني إلى مزيد من الرقابة والسيطرة كي لا تخرج الأمور عن سياقها يوماً ما وتقود المنطقة برمتها إلى مواجهات وصدامات قد لا يمكن تصور نتائجها أو حتى التنبؤ بها.

رابعاً – توجهات عسكرية

على الرغم من أن التوجه العسكري للبرنامج النووي الإيراني قد يكون هو التوجه الأول في ترتيب توجهات طهران النووية، فإن وضعه في الترتيب الرابع في هذه الدراسة إنما للتأكيد على أهميته، فالمؤشرات الدولية الصادرة عن كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أكدت جميعها وجود توجهات عسكرية واضحة وملموسة في برنامج إيران النووي، وأن هذا البرنامج ليس سلمياً بالكامل كما تصر وتؤكد طهران دائماً على هذا الأمر.

فالتوجه العسكري للبرنامج النووي الإيراني يعتبر من أكبر المخاطر التي تخيم على الأمن القومي والإستراتيجي لدول الخليج العربي، في الوقت ذاته الذي تجد هذه الدول نفسها في حيرة حول كيفية التعامل مع هذا الملف والتصدي له، سواء من خلال تبني فرض العقوبات الدولية، أو قبول البرنامج النووي السلمي، أو الانخراط في مظلة التهديد الأمريكي لضرب إيران عسكرياً، وهذه الضربة العسكرية التي ستنطلق حتماً من قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي، عدا عن أن التمويل سيكون خليجياً كذلك الحال، فهل دول الخليج على استعداد لهذه المجازفة نظراً إلى أن الرد الإيراني سيكون على أراضي دول الخليج العربي على اعتبارها دولاً ينطلق منها الهجوم العسكري، ومن ثمَّ فإن دول مجلس التعاون أصبحت في حالة من الإرباك حول اختيار الآلية

الأمثل للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني. ولا شك أن دول الخليج متفقة حول ضرورة منع إيران من تطوير برنامجها النووي للأغراض العسكرية، نظراً لما يصاحب هذا الأمر من انعكاسات على الاستقرار الإقليمي لمنطقة دول الخليج، وطبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية (القيسي، 2018).

المبحث الثاني
الوضع المستقبلي لمنطقة الخليج على المستوى الأمني

أصبح سعي إيران لامتلاك قوة نووية أمراً شبه مؤكد في ظل التقارير الدولية التي أفصحت عنها العديد من الجهات في المجتمع الدولي، وهذا السعي يمكن استنتاجه أيضاً من تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين التي تخرج بين حين وآخر لتؤكد على إصرار طهران على المضي قدماً في تطوير برامجها النووية، وعلى الرغم من رسائل التطمين التي تحرص إيران على إرسالها من وقت لآخر إلى دول المنطقة حول الحرص الإيراني على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فإن لغة التهديد والوعيد سرعان ما تعود لتطفو على السطح في حال نشوب أي نزاع بسيط بينها وبين أي من دول الخليج، بل حتى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فكلما ضغطت واشنطن على طهران في موضوع الملف النووي، أطلقت طهران بدورها تصريحات بأنها ستشعل منطقة الخليج وتحرقها على الأمريكيين وقواعدهم وقواتهم فيها، وهذه القواعد إنما هي موجودة في نهاية الأمر على أراضٍ خليجية؛ ومن ثمَّ فإن المعركة ستصبح على أرض دول الخليج العربي في حال نشوب نزاع عسكري بين واشنطن وطهران.

يتناول هذا المبحث الوضع المستقبلي لمنطقة الخليج على المستوى الأمني، وذلك في ثلاثة مطالب، إذ يتناول المطلب الأول الأبعاد الأمنية لبرنامج إيران النووي على المنطقة على المستويات العسكرية والإستراتيجية والبيئية والاقتصادية، في حين يتناول المطلب الثاني التصورات المقترحة للحد من هيمنة برنامج إيران النووي على منطقة الخليج، والسيناريوهات المطروحة للمفاضلة بينها، واختيار البديل الذي يتناسب بشكل أكبر مع مصالح دول

الخليج العربي واستقرارها وأمنها. أما المطلب الثالث فيتضمن موقف القانون الدولي من ملف إيران النووي.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية لبرنامج إيران النووي على المنطقة

لطالما امتازت منطقة الخليج العربي بموقع إستراتيجي على الصُّعد كافة، عسكرياً واقتصادياً وجيوسياسياً وجغرافياً، فهي نقطة التجارة التي ربطت شرق آسيا بالقارتين الأوروبية والأفريقية منذ القدم، ولا تزال تعتبر عصباً رئيساً في طرق التجارة العالمية، كما أنها المنطقة التي تحوي أكبر مخزون للنفط والغاز في العالم أجمع، إضافة لموقعها الإستراتيجي في توسطها لقارتي آسيا وإفريقيا وقربها من القارة الأوروبية، بالإضافة إلى قربها الجغرافي من كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان ودول القرن الإفريقي، كل هذه العوامل تجعل أية تداعيات أمنية تشكل خطراً على أمن هذه المنطقة إنما هي تداعيات على العالم أجمع، سواء كانت هذه التداعيات على مستوى البعد العسكري أو الإستراتيجي أو البيئي أو الاقتصادي.

أولاً- البعد العسكري

أورد الكريم (2017) التداعيات العسكرية لبرنامج إيران النووي على أمن دول منطقة الخليج العربي على النحو الآتي:

1 – تهديد الاستقرار الإقليمي لدول الخليج، حيث إن امتلاك إيران لأسلحة نووية يعزز من الخلل القائم أصلاً في موازين القوى بين إيران وباقي دول الخليج العربية، وخاصة بعد خروج العراق من دائرة المواجهة العربية الإيرانية منذ سنة 2003.

2 – تبعاً للمعطيات الجغرافية والجيوسياسية القائمة في الإقليم الذي يضم كلاً من إيران ودول الخليج العربي، فإن أية أطماع توسعية مستقبلية لطهران لابد أن تتجه غرباً وفقاً للعوامل الجغرافية والجيوسياسية، فلا تستطيع إيران التوسع شمالاً حيث يقبع الدب الروسي في شمالها، كما أنها لا تستطيع التوسع شرقاً والاقتراب من القوى النووية الآسيوية

الكبرى مثل الصين والهند وباكستان، وبهذا تظل البوابة الغربية لإيران هي خيارها التوسعي المستقبلي في حال توسعت مطامعها العسكرية.

3 – الصراع الأمريكي الإيراني الذي ينعكس دائماً على دول الخليج العربي، حيث إن تهديد الولايات المتحدة لطهران يقابله دائماً رد إيراني بالتهديد بضرب المنشآت والقواعد الأمريكية في دول الخليج، ما سيجعل من القوة العسكرية الإيرانية خطراً مباشراً على أمن دول الخليج، وما يزيد من صعوبة الموضوع وتعقيده احتمالية امتلاك إيران لقوة نووية مستقبلاً، إذ لن تتردد في استخدامها ضد الأهداف الأمريكية في جميع دول الخليج العربي، ما يجعل الهاجس العسكري جلياً لدى دول مجلس التعاون.

بالإضافة إلى ما سبق حول طبيعة البعد العسكري لامتلاك إيران قوة نووية قد تهدد من خلالها أمن دول الخليج واستقرارها، فإن ذهاب إيران نحو تسلح نووي مستقبلاً سيقود المنطقة برمتها نحو سباق تسلح نووي، ليس على مستوى الخليج العربي فقط، وإنما على مستوى المنطقة العربية جمعاء، وربما الإقليم ككل. وقد أكد ذلك في هذا السياق وزير الخارجية الألماني (يوشكا فيشر) بقوله: "إن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار". وفي ذات السياق صرّح الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق بأن على دول الخليج العربي امتلاك السلاح النووي في حال فشل جهود المجتمع الدولي في منع إيران من امتلاك سلاح نووي مستقبلاً (كشك، 2016).

وتأكيداً لضرورة السعي الحثيث نحو تأمين مستقبل أمن دول الخليج العربي تحسباً من أية مغامرات نووية في الإقليم، فقد أوضح عبدالقادر (2005) بأن دول الخليج العربي يجب أن تسعى بشكل أكثر جدية لضمان أمنها من خلال تعهدات دولية يشرف عليها ويصيغها المجتمع الدولي بمنظماته الرسمية تضمن بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والإقليم المحيط فيها، وعلى وجه التحديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك من خلال إبرام معاهدات تُلزم إيران بعدم تهديد أمن تلك الدول من خلال السعي لامتلاك أسلحة نووية.

وفي رؤية أكثر تخوفاً من الأطماع العسكرية الإيرانية التوسعية تجاه دول منطقة الخليج العربي، يرى الرشدان (2015) أن التداعيات العسكرية لامتلاك إيران سلاحاً نووياً سيؤدي يوماً ما إلى تحقيق أطماعها التوسعية في الأراضي العربية لدول الخليج، حيث احتلت طهران سابقاً جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتصر على عدم الانسحاب من هذه الجزر، ولو على حساب حسن الجوار والعلاقات المستقرة مع الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج عموماً، وفي حال نجاحها بامتلاك قوة نووية فإن مطامعها العسكرية ستمتد لابتلاع المزيد من الأراضي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً- البعد الإستراتيجي

يعتبر امتلاك إيران للقوة العسكرية النووية سبباً في زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي؛ لأنّ هذه القوة النووية تعمق من اختلال موازين القوى بين إيران ودول المنطقة، بالإضافة إلى دعم طهران المتواصل لعدد من الميلشيات المسلحة في عدة دول عربية تقوم على التدخل في شؤون وسياسات هذه الدول لحساب المصلحة الإيرانية، وهي بذلك تطمح إلى هدف إستراتيجي حالي ومستقبلي على حد سواء يتعلق بضمان وجود أذرع عسكرية لإيران في دول تحيط بمنظومة مجلس التعاون الخليجي من الجهات كافة، فالحوثيون في اليمن، وحزب الله العراقي وعصائب أهل الحق وسرايا الخراساني ومنظمة بدر في العراق، بالإضافة إلى حزب الله في لبنان، فقد أصبحت هذه الميليشيات تحيط بجميع دول الخليج من جميع الجهات، وهي أداة في يد إيران تستطيع تحريكها كيفما وأينما شاءت للتدخل في شؤون الدول العربية الخليجية وغير الخليجية لإيجاد ثغرة تستطيع من خلالها التغلغل عبر مؤيدين لسياستها في المنطقة (Huang, 2016).

ثالثاً- البعد البيئي

إذا امتلكت إيران قوة نووية عسكرية في المستقبل، فإن تداعيات هذا الأمر على أمن دول منطقة الخليج العربي لا ينحصر في الإطار العسكري فقط، وإنما

الأمن البيئي لهذه الدول سيصبح مهدداً بشكل كبير، وعلى سبيل المثال، فإن مفاعل بوشهر الإيراني، وهو عصب المشروع النووي الإيراني لا يبعد أكثر من 280 كيلومتراً عن الأراضي الكويتية، وفي حال حدوث تسرب نووي إشعاعي من هذا المفاعل فإن دول المنطقة ستكون المتضرر الأكبر على الصعيد البيئي، وبما أن البرنامج النووي الإيراني يقوم بالكامل على تكنولوجيا ومعدات روسية لا تتمتع بمستوى الأمان والتطور المطلوبين لمثل هذه المشاريع، فإن احتمالية حدوث أخطاء قد تؤدي إلى كوارث نووية هو احتمال مرجح وقائم، وكارثة مفاعل تشرنوبل في روسيا لا تزال آثارها قائمة إلى هذا اليوم. ومن جهة أخرى، فإن طهران قد تلجأ إلى التخلص من الماء الثقيل المستخدم في المفاعلات النووية داخل مياه الخليج العربي، وفي حال حدوث مثل هذا الأمر فإن العواقب البيئية الناتجة عن الإشعاعات النووية قد تستمر في مياه الخليج إلى عشرات السنين، بخلاف ما سوف يترتب على ذلك من انعدام للحياة البحرية في مياه الخليج، والقضاء على الثروة السمكية فيها (المجالي، 2012).

رابعاً- البعد الاقتصادي

تعنت طهران في المضي قدماً ببرنامجها النووي، سواء لأغراض سلمية كما تدعي، أو لأغراض عسكرية مخفية، هو تحدٍ للمجتمع الدولي الذي سيقوم بتضييق الخناق على طهران يوماً بعد يوم من خلال العقوبات التي عادت بشكل أكثر قوة هذه المرة بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب انسحابه من الاتفاقية النووية مع إيران، وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، هذا الأمر قد يدفع طهران يوماً ما إلى القيام بإغلاق مضيق هرمز أو توجيه ضربات عسكرية محدودة لبعض المواقع في مياه الخليج ما يوقف صادرات النفط من هذه المنطقة بأكملها، ومن ثمَّ يعرض أكبر مورد اقتصادي لدول الخليج إلى حالة من الشلل التام (المجالي وآخرون، 2019).

كل ما سبق يؤكد أن التداعيات المترتبة على برنامج إيران النووي، سلمياً كان أم عسكرياً، ستؤدي بالمنطقة بأكملها إلى حافة التدهور بشكل متسارع

يوماً بعد يوم، فهذا البرنامج النووي أصبح أكثر حاجة لمزيد من الضوابط التي يجب أن يفرضها المجتمع الدولي على طهران للالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا الشأن، بالإضافة إلى فرض نظام رقابة متكامل على المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية كافة لضمان عدم حدوث أية محاولات سرية لامتلاك قوة نووية عسكرية من شأنها أن تؤدي بالمنطقة إلى شفير كارثة كبيرة. والقانون الدولي أكد جميع الدول الساعية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية حتمية تنظيم عملها وخضوعها للرقابة والإشراف المباشرين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذلك يعتبر أي خروج عن هذا السياق هو خروج عن المجتمع الدولي والأعراف الناظمة له.

المطلب الثاني: التصورات المقترحة للتعامل مع برنامج إيران النووي

على الرغم من تعقد الموقف الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الملف النووي لطهران، وضبابية الصورة المستقبلية حول التطورات القادمة في ظل انسحاب الرئيس ترامب من المعاهدة النووية مع إيران، فإن هناك العديد من السيناريوهات الفاعلة على أرض الواقع التي من الممكن لدول مجلس التعاون الخليجي التعامل من خلالها مع هذا الأمر بالشكل الذي يجنبها تداعيات مستقبلية خطرة، كما يضمن -إلى حد بعيد- أمن دول الخليج.

أولاً- التقارب الخليجي الإيراني

يقوم هذا السيناريو على مبدأ السعي نحو مزيد من التقارب في العلاقات السياسية والدبلوماسية مع طهران، والعمل نحو فتح مزيد من قنوات الاتصال والتواصل بين صانعي القرارات لدى الطرفين لإقامة حوار جاد يعمل على حل جميع الخلافات الجوهرية العالقة، ويعتبر هذا السيناريو الأفضل لدول مجلس التعاون إذا توافرت الإرادة الصادقة لدى القيادة الإيرانية تجاه هذا التقارب والحوار، فالدول التي يجمعها إقليم واحد ومصالح مشتركة في المنطقة لابد أن تسعى للتقارب من أجل مصالح شعوبها والأجيال القادمة، إلا أن هذا السيناريو

من جهة أخرى رهن بتخلي طهران عن طموحاتها التوسعية القديمة في منطقة الخليج (طلحة، 2016).

ويمكن اعتبار كل من دولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان الدول التي ترعى هذا السيناريو، وتدعو إلى تعزيزه في المنطقة، على اعتبار أن هذه الدول الثلاث كانت دائماً ذات سياسة خارجية هادئة وعقلانية فيما يتعلق بحل الخلافات بين دول الخليج وباقي الدول.

ثانياً- التصادم الخليجي الإيراني

يختلف هذا التوجه في التعامل مع الملف النووي الإيراني عن التوجه الأول بشكل جذري، حيث يدعو منظرو هذا السيناريو إلى الصدام المباشر مع إيران لثنيها عن المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي من خلال المواجهة العسكرية، إلا أن هذا الفكر لا يلقى الكثير من القبول لدى القيادات الخليجية التي لم تعتمد يوماً سيناريو الصدام العسكري في حل أية خلافات بينها وبين خصومها، ولم تسجل مبادرات عسكرية استباقية لدى دول المجلس من قبل تجاه جيرانها في الإقليم، ومن ثمَّ فإن احتمالية ترجيح هذا السيناريو قد تبدو ضعيفة وواهية على الرغم من تزايد المطالبة بمثل هذا الأمر مؤخراً بين عدد من الفاعلين في الساحة الخليجية، حيث قام عدد من الجهات الإعلامية في بعض دول التعاون بالترويج لفكرة الصدام الخليجي الإيراني، وحشد الرأي العام تجاه المواجهة المحتملة بين الطرفين (عيد، 2005).

وقد تم طرح الخيار العسكري من قبل بعض دول مجلس التعاون، وتحديداً عندما حركت السعودية قوات درع الجزيرة سنة 2011 لدخول المنامة نتيجة لما شهدته البحرين من مظاهرات وأعمال تخريبية؛ إذ أشارت أصابع الاتهام وقتها باتجاه طهران على اعتبارها كانت جزءاً من هذه التحركات الداخلية في البحرين.

ثالثاً- المد والجزر

نتيجة للظروف السياسية والمعطيات الراهنة في المنطقة والإقليم، فإن هذا السيناريو المستند إلى مبدأ التقارب والتحاور تارة، والصدام الإعلامي وتبادل

الاتهامات تارة أخرى، هو السيناريو القائم منذ عدة عقود بين كل من دول الخليج وإيران، وعلى اعتبار أن العلاقات التي تربط دول الخليج بإيران هي علاقات إستراتيجية دائمة ومستمرة بحكم الموقع الجيوسياسي الذي يجمع هذه الدول اقتصادياً وديموغرافياً، فإن استمرارية هذا المد والجزر في العلاقات يبدو السيناريو الأكثر ترجيحاً في ظل المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، وتحديداً في ظل غياب أية حلول محتملة للملف النووي الإيراني في المستقبل القريب، وقد أدت اتفاقية (5+1) إلى إضفاء نوع من الاستقرار النسبي على المنطقة، لكن سرعان ما عادت الولايات المتحدة للانسحاب من هذا الاتفاق معلنة حرباً اقتصادية على إيران لتعود المنطقة مجدداً إلى أتون الاضطراب وعدم الاستقرار (ناصر، 2015).

ولعل سيناريو المد والجزر في العلاقات الخليجية الإيرانية يبدو أوضح ما يكون في علاقات الإمارات العربية المتحدة مع طهران، فقد تبنت أبو ظبي منذ عقود هذا المبدأ في التعامل مع إيران على اعتبار هذا السيناريو انعكاساً لسياستها الخارجية تجاه طهران، وعلى الرغم من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث فإن أبو ظبي لم تدخل في قطيعة مع إيران، ولم تعلن العداء المباشر لها، إلا أنها تحرص على إبقاء سياسة المد والجزر قائمة في علاقاتها مع طهران؛ حيث يبدو الوضع بين الطرفين هادئاً حيناً تتبادل به أبو ظبي تجارتها مع طهران، والإمارات صاحبة أعلى معدل تبادل تجاري بين دول الخليج مع إيران، ومضطرباً أحياناً أخرى حين تحدث بعض المناوشات غير المباشرة في مياه الخليج العربي، التي لا يعلن أي طرف عن مسؤوليته عنها في نهاية المطاف.

ويتضح من طرح هذه السيناريوهات الثلاثة تباين مواقف دول الخليج العربي في التعامل مع الملف الإيراني. ومن ثمَّ، فإن بناء سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي يصبح أمراً حتمياً لمواجهة ملف إيران النووي وأطماعها في منطقة الخليج، فمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي هي بالنهاية المظلة الكبيرة التي يجب أن تجمع القرار الخليجي الواحد تجاه إيران، وإبقاء

السيناريوهات الثلاثة مفتوحة وقابلة للتطبيق قد يبدو خياراً منطقياً وسليماً في الوقت الراهن تبعاً للمعطيات السياسية إقليمياً ودولياً، إلا أن العمل وفق هذا المبدأ لا يصح إلا في وجود اتفاق خليجي موحد على هذا الأمر وإجماع من قبل جميع دول مجلس التعاون على تبني هذه السيناريوهات، والبعد عن أية منازعات خليجية–خليجية داخلية تؤدي إلى تبني كل دولة لسيناريو مختلف عن نظيراتها تحقيقاً لمصلحة شخصية وليست خليجية، أو عملاً بمبدأ النكاية في السياسة الخارجية حيث تعمد دولة من دول المنظومة إلى التقارب مع إيران رغبة في استفزاز دولة أخرى، أو المواجهة مع إيران للغرض نفسه، أو في بعض الحالات تراشق الاتهامات بين دول الخليج بعضها لبعض بالتقارب مع إيران على حساب مصالح دول مجلس التعاون الخليجي العامة.

المطلب الثالث: موقف القانون الدولي من ملف إيران النووي

شهدت منطقة الخليج العربي أطول حالة عدم استقرار سياسي وعسكري منذ عقود طويلة، فالصراعات التي شهدتها هذه المنطقة منذ بدايات القرن العشرين، والتي لا يزال بعضها مستمراً إلى اليوم قادت المنطقة إلى حالة من الزعزعة الدائمة، ولعل ما زاد من حالة عدم الاستقرار وجود كيان محتل على أرض فلسطين يمتلك قوة نووية لا تخضع لأية قيود أو رقابة أو ضوابط دولية، بل يرفض أصحابها التوقيع على أية اتفاقيات أو معاهدات دولية خاصة بتنظيم العمل النووي، لتلحق بعدها طهران بهذا الركب، وتعلن بدء تطويرها لبرنامج نووي للأغراض السلمية كما أوضحت إيران، وهو ذو أبعاد عسكرية كما أكدت عدة تقارير صادرة عن منظمات وجهات دولية سبق الإشارة إليها في هذه الدراسة، وهذا الأمر قاد المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار والتخوف من قبل دول المنطقة من نتائج هذا السباق النووي، وما يمكن أن ينتج عنه مستقبلاً في حال وقوع أية صدامات بين دول الإقليم.

ومن هنا جاء سعي المجتمع الدولي منذ عقود طويلة إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم

المتحدة منذ عام 1974 وحتى الآن، بدءاً من الجلسة التاسعة والعشرين، أو من أسلحة الدمار الشامل وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991، وقرار مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، حيث سعت الأمم المتحدة إلى تقديم دراسة مسحية شاملة سنة 1975 حول المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وخصصت جزءاً رئيساً من الدراسة لمنطقة الشرق الأوسط، وحملت الدراسة في طياتها تصوراً يمكن من خلاله البدء بتطبيق خطوات عملية للتوجه نحو جعل منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص منطقة تخلو من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بناءً على عدد من الاعتبارات التي تحكم ذلك، ووفقاً لترتيبات أمنية اختيارية بين دول الإقليم، وهي: (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2007).

1 – ضبط عمليات التسليح لدول الإقليم بهدف دعم الأمن المتبادل بين هذه الدول والقضاء على التهديدات النووية الحالية والمستقبلية.

2 – إلزام دول الإقليم بتقديم ضمانات وتعهدات دولية بعد استخدام، أو التهديد باستخدام، الأسلحة النووية ضد الدول الأخرى.

3 – حث دول الإقليم على توجيه قدراتها أو طموحاتها النووية نحو الأغراض السلمية على وجه الحصر، مع ضمان فرض رقابة دولية صارمة على أية أنشطة نووية قد تكون لغايات عسكرية بخلاف الاستخدام السلمي لهذه القدرات.

ويمكن القول إن تحقيق هذه المساعي الدولية التي بدأتها الأمم المتحدة من سبعينيات القرن العشرين، وحتى تكون منطقية وممكنة التحقيق على أرض الواقع، لابد من الأخذ بعين الاعتبار عدداً من المتغيرات التي من شأنها توجيه هذا العمل إلى موضعه الصحيح لجعل دول المنطقة ملتزمة بوقف أو نزع أنشطتها النووية العسكرية كافة، وهي:

1 – العمل على وقف الصراعات الإقليمية بين دول المنطقة والتخلص منها، فشرق أوسط يخلو من الأسلحة النووية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً

بشـرق أوسط يخلـو من الصراعـات الإقليميـة بين دول المنطقـة كافة، والتخلص من هذه الصراعات، ووضع حلول جذرية ونهائية لها، سيسرع من إنشاء شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

2 – السعي نحو إيجاد حالة من التوازن النسبي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فالتوازن يولد بدوره حالة من الاستقرار نتيجة إدراك كل طرف من الأطراف بأن الخصم يمتلك قدرات مشابهة أو مقاربة لقدراته، ومن ثمَّ تنتهي فكرة محاولة هيمنة أحد الأطراف على باقي دول منطقة الإقليم.

3 – التزام المجتمع الدولي عموماً، والقوى الدولية الكبرى على وجه الخصوص بالحيادية والمساواة في التعامل مع البرامج النووية الحالية والمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، فالحيادية هي ما سيقود دول الإقليم للوصول إلى حالة استقرار سياسي وعسكري في منطقة الشرق الأوسط.

وقد يبدو هذا التصور حالماً وغير منطقي بناءً على المعطيات الإقليمية والدولية السائدة في العالم منذ عقود طويلة، فلا الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بالتعامل بحيادية مع الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط نظراً لانحيازها الصارخ تجاه الكيان الإسرائيلي، ولا دول المنطقة قد اتخذت مبادرات حقيقية على أرض الواقع نحو التقارب وإنهاء الصراعات المتراكمة منذ سنوات، ولا المجتمع الدولي يمتلك القدرة على فرض حالة من التوازن النسبي بين دول الإقليم.

أولاً– منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية

من المفارقات اللافتة للانتباه أن أولى المبادرات لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط جاءت بناءً على طلب إيران في 15/7/1974، وطالبت طهران يومها بإدراج هذه المبادرة على جدول أعمال الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث وجهت كل من طهران والقاهرة في آب/أغسطس من سنة 1974 رسالة مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بالإجماع على مخاطر الأسلحة النووية، مع حفظ حق الدول باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأكدت مصر بدورها ضمن هذه المبادرة على وجوب انضمام جميع دول منطقة

الشرق الأوسط إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية تحت مسمى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية (Middle East Nuclear Weapon-Free Zone) [MENWFZ]. لاحقاً، وخلال فترة السنوات 1988 وحتى 1990 قدمت مصر مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1988 من أجل إجراء دراسة حول التدابير الفعالة الممكن تطبيقها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتم تقديم الدراسة في أغسطس 1990 للدورة رقم 45 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدر بها قرار رقم A/RES/45/52، وقد تمت المصادقة عليه في 4 كانون أول/ديسمبر لعام 1990.

ثانياً- لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي

كانت البدايات الأولى لتشكيل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي (Arms Control and Regional Security) بالتزامن مع انطلاقة مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، حيث شكلت هذه اللجنة الخطوة الأولى نحو المساعي العملية لضبط عملية التسلح النووي في الشرق الأوسط، ومن خلالها انطلقت أولى جولات المفاوضات بين الكيان الإسرائيلي والطرف الفلسطيني إضافة إلى 13 دولة عربية، وهي المفاوضات التي رعاها قادة المجتمع الدولي لإرساء أسس سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

وقامت هذه المرحلة على عدد من المحددات التي شكلت أساس العمل نحو السعي لسلام شامل في الشرق الأوسط، وقامت على عدة اعتبارات، هي: (عمر، 2014)

1 – أن التسوية السياسية الخاصة المطروحة هي جزء من تسوية شاملة وعادلة لكل الأطراف المتناحرة في الشرق الأوسط، على أن تتضمن المشكلات الثنائية العالقة وحلول لها، ومعالجة الملفات العالقة منذ عقود، مثل التسلح، والتعاون الاقتصادي، والمياه، ومشكلة اللاجئين.

2 – أن التسوية السياسية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف، إلا أن سلم أولوياتها هو ضبط التسلح النووي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،

مع متابعة التوصل إلى حلول لباقي الخلافات العالقة بين الأطراف المعنية في الإقليم.

3 – أن التسوية السياسية تسعى إلى تقريب وجهات نظر جميع الأطراف في الشرق الأوسط تجاه وضع حل للمشكلة النووية القائمة في الصراع العربي الإسرائيلي، تبعاً للتباين الشديد في وجهات النظر تجاه آليات التعامل مع هذا الملف.

الخاتمة

من المؤكد أن طهران ماضية في سعيها نحو امتلاك القوة النووية، سواء قبل المجتمع الدولي ذلك أم لم يقبل، وهذا حسب المدرسة الكورية الشمالية التي ضربت عرض الحائط جميع المقررات الدولية الخاصة بالتسلح النووي وتابعت برنامجها الخاص إلى أن وصلت لمرحلة لم يعد بمقدور المجتمع الدولي ردعها أو حتى محاسبتها، وكذلك الحال في الملف الإيراني إذا لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات سريعة وصارمة تجاه التعنت الإيراني في التعامل مع المنظمات والجهات الدولية المسؤولة عن متابعة برامج الدول النووية، ولا تزال الفرصة سانحة إلى حد ما يمكن من خلالها للمجتمع الدولي التحرك السريع نحو ضمان عدم انطلاق قوة نووية عسكرية جديدة في العالم بعدما أصبح النادي النووي يعج بالكثير من الأعضاء في مختلف الدول والقارات.

يمكن اعتبار الخطوة الأمريكية التي قادها الرئيس ترامب بانسحابه من الاتفاق النووي الدولي مع إيران بمنزلة عودة إلى نقطة يمكن من خلالها محاسبة إيران وردعها عن امتلاك القوة النووية التي يمكن أن تهدد أمن وسلامة منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، والإقليم المحيط به بالإضافة للعالم بوجه عام، فهذه النقطة التي شكلت تحولاً في تعامل الولايات المتحدة مع إيران بعد أن سلّم لها الاتحاد الأوروبي اتفاقاً خرجت منه بموقف المنتصر، محققة إذعاناً دولياً لشروطها وإملاءاتها التي أرادت تحقيقها، ولعل هذا الانتصار المرحلي هو ما دفع وزير الخارجية الإيراني يومذاك محمد جواد ظريف إلى الخروج لشرفة

فندق بالايس كوبورغ في العاصمة النمساوية فيينا، الذي كانت تجري فيه المفاوضات حول ملف إيران النووي سنة 2015، ليخرج ضاحكاً ومخاطباً الصحفيين من بعيد بنوع من الفكاهة والتهكم، ثم يلوّح لاحقاً بنسخة من الاتفاق النووي معلناً نصر إيران في هذه المفاوضات بتوقيعها للاتفاق النووي الذي عاد وانسحبت الولايات المتحدة منه لاحقاً.

التوصيات

بناءً على ما تم عرضه في الدراسة، وعلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1 – سعي دول الخليج الجاد نحو بناء إستراتيجية واحدة متوافقة في التعامل مع الطرف الإيراني، تكون مظلتها الرئيسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة أسس من أهمها ضمان الأمن الحالي والمستقبلي لدول منطقة الخليج العربي وساكنيها.

2 – الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة أمام دول الخليج العربي في التعامل مع إيران، من حيث الخيار التقاربي أو العسكري أو المتوازن، وهي خيارات تتيح لبعض دول الخليج التقرب أكثر من إيران في حال تباعدت مع دول خليجية أخرى، وبالشكل الذي يقوم على مبدأ المصلحة السياسية والأمنية لدول الخليج.

3 – طرح خيار توقيع اتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين مجلس التعاون الخليجي وإيران يمكن لدول المجلس من خلالها ضمان أمنها الإقليمي، من خلال التوصل إلى صيغة موافقة للطرفين تعطي إيران حقها وفقاً للقانون الدولي في استئناف أنشطتها النووية للأغراض السلمية، وهو حق كفله القانون الدولي للدول كافة، مع تقديم الضمانات الكافية التي تحمي أمن دول الخليج العربي من أية تهديدات أو تبعات مستقبلية.

4 – العمل على إعادة بناء وهيكلة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالشكل الذي يمكن المؤسسات المنضوية تحت هذه المنظومة من

استئناف أنشطتها، وعلى وجه التحديد المؤسسات المختصة بالشأن الأمني القومي لدول المجلس، وتفعيل المؤسسات البحثية المتخصصة بالأنشطة التكنولوجية، بما فيها أنشطة العمل النووي للأغراض السلمية، والتوجه نحو امتلاك القدرات النووية في محاولة لإعادة حالة من التوازن الإقليمي، وإن كان محدوداً وضعيفاً، لكنه قد يكون بداية لإيجاد حالة من التوزان المعقول مستقبلاً.

5 – توجه مجلس التعاون لدول الخليج نحو عمقه العربي التاريخي الذي يشكل امتداداً طبيعياً له منذ الأزل، وتفعيل التعاون الخليجي العربي في جميع الصعد العسكرية والتكنولوجية والفنية فيما يتعلق بتعزيز قدرات دول الخليج في المنطقة، فأمن الخليج بالنهاية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي بمفهومه الواسع، وهذا بدوره يتطلب نبذ جميع الخلافات القديمة والعالقة بين أي من دول الخليج وباقي الدول العربية، والبدء بإنشاء مؤسسة نووية عربية مشتركة تكون بمثابة قوة عربية من المحيط إلى الخليج.

ملاحظة

تضمنت الدراسة كلاً من القرارات الدولية الآتية:

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974 حتى الآن بدءاً من الجلسة التاسعة والعشرين، A/RES/3263 (XXIX).
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/45/52، وقد تمت المصادقة عليه في 4 كانون الأول/ديسمبر لعام 1990.
- قرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991.
- قرار مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 2010.

المراجع

آل خليفة، مبارك. (2020). *سباق التسلح في الفضاء: الأقمار الصناعية ومضاداتها* [ورقة عمل]. مقدمة في ندوة بعنوان: "أثر التطور التكنولوجي على أنظمة القيادة والسيطرة العسكرية". كلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان المشتركة.

البنك الدولي. (2020). *تقرير حول الاقتصاد الإيراني: الآفاق الاقتصادية لإيران حتى أبريل 2020*. البنك الدولي.

بني ملحم، غازي، والصمادي، فايز. (2009). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية. *مجلة المنارة، 15*(3)، 93–130.

تويز، جيمس. (2007). البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

خليل، منصور. (2012). *التحديات الإيرانية للتوجهات الدولية في المجال النووي وأثر ذلك على الأمن القومي العربي*. كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

الدخيل الله، حسين. (2011). *البرنامج* النووي الإيراني وأثره على المستويين الإقليمي والدولي 2003–2010 [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.

الرشدان، عبدالفتاح. (2015). *الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية*. مركز الجزيرة للدراسات.

طلحة، أميرة. (2016). *البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005–2016*. منشورات المركز الديمقراطي العربي.

عبدالقادر، نزار. (2005). الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء. *مجلة الدفاع الوطني*، (57).

العتيبي، عبدالله. (2012). *الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: دولة الكويت دراسة حالة 1997–2011*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

عمر، عادل. (2014). *أمن الشرق الأوسط وأسلحة الدمار الشامل*. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية.

عيد، محمد. (2015). *مستقبل العلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق النووي*. مركز الجزيرة للدراسات.

فاضل، شيماء، وطارق، علي. (2019). الاتفاق النووي الإيراني: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب. *مجلة مدارات إيرانية، 3*(3)، 215–240.

القيسي، تقي. (2018). أمن الخليج العربي والإستراتيجية الإيرانية: الدور والتأثير. *مجلة مدارات إيرانية، 2*(12)، 97–126.

الكريم، إياد. (2017). أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 10*(9)، 11–25.

كشك، أشرف. (2016). تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون. *مجلة دراسات، 3*(2)، 43–62.

المجالي، إياد، والزبيدي، علي، وغربي، هيبة. (2019). التقرير السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط. *مجلة مدارات إيرانية، 4*(6)، 9–30.

المجالي، عصام. (2012). *تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي*. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

موسوعة مقاتل من الصحراء. (2007). *المبادرات الدولية الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وموقف دول المنطقة منها*. منشورات موسوعة مقاتل من الصحراء.

مولى، صبا. (2018). مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 62، 17–35.

ناصر، شحاتة. (2015). *السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير*. دار العين للنشر.

هاشم، فراس. (2019). الميزان العسكري الإيراني: تقدير موقف. *مجلة مدارات إيرانية، 2*(5)، 80–87.

Abdelkader, N. (2005). Iran's Nuclear Motives and International Efforts for Containment (in Arabic). *National Defense Magazine*, (57).

Al-Dakhilallah, H. (2011). *The Iranian Nuclear Program and its Impact on the Regional and International Levels 2003-2010* (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Graduate School. University of Jordan.

Al-Karim, I. (2017). The Security of the Arab Gulf in Light of the Iranian Challenge (in Arabic). *Jeel Journal of Political Studies and International Relations, 10*(9), 11-25.

Al-Khalifa, M. (2020). *The Arms Race in Space: Satellites and their Opponents* (in Arabic). [Working Paper]. Presented at a Symposium Entitled: "The Impact of Technological Development on Military Command and Control Systems". Joaan Bin Jassim Joint Command and Staff College.

Al-Majali, E. (2012). *The Impact of Iranian Armament on Gulf Security* (in Arabic). Al-Hamid Library for Publishing and Distribution.

Al-Majali, I., Zubaidi, A., & Gharbi, (2019). The Political Report: Iran's Soft Power in the Middle East (in Arabic). *Iranian Orbits Journal, 4*(6), 9-30.

Al-Otaibi, A. (2012). The American-Iranian Crisis and its Repercussions on the

Security of the Arab Gulf: The State of Kuwait, A Case Study 1997-2011 (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Middle East University.

Al-Qaisi, T. (2018). Persian Gulf Security and Iranian Strategy: Role and Impact (in Arabic). *Iranian Orbits Journal, 2*(12), 97-126.

Al-Rashdan, A. (2015). *Gulf Security: Sources of Threat and Protection Strategy* (in Arabic). Al Jazeera Center for Studies.

Bahgat, G. (2006). Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran. *International Studies Perspectives, 7*(2), 124-136.

Bani Melhem, G., & Smadi, F. (2009). The Iranian Nuclear Program and the Security of the Arab Gulf: An Analytical Study (in Arabic). *Al-Manara Journal, 15*(3), 93-130.

Desert Fighter Encyclopedia. (2007). *International Initiatives to Rid the Middle East of Weapons of Mass Destruction and the Position of the Countries in the Region Towards it* (in Arabic). Desert Fighter Encyclopedia Publications.

Eid, M. (2015). *The Future of Gulf-Iranian Relations after the Nuclear Agreement* (in Arabic). Al Jazeera Center for Studies.

Fadel, S., & Tariq, A. (2019). The Iranian Nuclear Deal: A Comparative Study between the Obama and Trump Administrations (in Arabic). *Iranian Orbits Journal, 3*(3), 215-240.

Hashem, F. (2019). The Iranian Military Balance: An Assessment of the Situation (in Arabic). *Iranian Orbits Journal, 2*(5), 80-87.

Huang, X. (2016) *The Iranian Nuclear Issue and Regional Security: Dilemmas, Responses and the Future*. Sabbatical Leave Report. Department of Political Affairs. Middle East and West Asia Division, United Nations.

Khalil, M. (2012). *Iranian Challenges to International Trends in the Nuclear Field and its Impact on Arab National Security* (in Arabic). National Defense College. Nasser Higher Military Academy.

Kishk, A. (2016). The Impact of the Iranian Nuclear Agreement on the Regional Security Equation and the Strategic Options of the Gulf Cooperation Council Countries (in Arabic). *Dirasat Journal, 3*(2), 43-62.

Mawla, S. (2018). The Positions of the Arab Gulf Cooperation Council Countries on the Iranian Nuclear Program (in Arabic). *Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, 62*, 17-35.

Nasser, S. (2015). *Iranian Policy toward the Gulf Cooperation Council Countries: Continuity and Change* (in Arabic). Al Ain Publishing House.

Omar, A. (2014). *Middle East Security and Weapons of Mass Destruction* (in Arabic). Algerian Encyclopedia of Political Studies.

Talha, A. (2016). *The Iranian Nuclear Program and its Implications for the Security*

of the Arab Gulf States 2005-2016 (in Arabic). Publications of the Arab Democratic Center.

The World Bank. (2020). *Iran Economy Report: Iran's Economic Prospects to April 2020* (in Arabic). World Bank.

Toys, J. (2007). *The Iranian Nuclear Program and its Impact on the Security of the Gulf Cooperation Council Countries* (in Arabic). Emirates Center for Strategic Studies and Research.

The Effects and Repercussions of the Iranian Nuclear Program on the Arab Gulf States' Security in Light of Varied Gulf Positions toward Iran

Dr. Fahed A. Abdulrahman*

Abstract

Objectives: The study aimed to review the reality of the Iranian nuclear program, in terms of its origin, development and future directions, in addition to examining some of the provisions of international agreements and treaties related to nuclear activities. The study also aimed to explain the reality of Iranian-Gulf relations, and try to develop proposed scenarios towards unifying the Gulf action with regard to the Iranian nuclear file and its implications on the security of the Gulf region countries. **Method:** The study adopted the historical analytical approach as it dealt with an illustrative account of the developments witnessed in the Arab Gulf region since the beginnings of the Iranian nuclear activities, while the analytical approach covered an analytical presentation of the position of the international community and its institutions towards the Iranian nuclear program, and the international treaties and agreements that sought to control this the program. **Results:** The results of the study showed a variation in the Arab Gulf states' positions in their relations with the Islamic Republic of Iran, and implications of this difference in attitudes to reach a unified and strong position towards Iran's nuclear file and its security effects on the countries of the region. The outcomes showed variable scenarios for the Gulf countries to deal with the Iranian nuclear program to reduce its security impacts and repercussions in terms of economic, environmental, strategic and military aspects. The study recommended the necessity of the earnest and unified Gulf countries to strive to build one balanced and compatible strategy dealing with the Iranian side,

* Ministry of Electricity & Water & Renewable Energy, E-mail: L-F8D@hotmail.com
-Submitted:6/9/2020, Revised: 21/122020, Accepted: 27/2/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p. 320

under the umbrella of the Gulf Cooperation Council. The study also underlined the importance of keeping all options valid for the Arab Gulf states in dealing with Iran. **Conclusion:** The enhancing factor that contributed to the continuation of Tehran's expansion wheel is attributed to the dispersion of the positions of the Gulf Cooperation Council states and the variation in the positions of its individual countries towards dealing with Iran.

Keywords: Iranian Nuclear Program, Iran, Arab Gulf States, Security.

د. فهد أحمد عبد الرحمن، حاصل على دكتوراه في القانون الدولي من الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، في المملكة الأردنية الهاشمية سنة 2017، يعمل حالياً مستشاراً في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة (إدارة طوارئ شبكات التوزيع الكهربائية)، دولة الكويت. الاهتمامات البحثية: جميع جوانب القانون المتعلقة بالقانون الدولي وتطوراته بالإضافة إلى الجرائم الجنائية والجرائم الإلكترونية.

الإيميل: L-F8D@hotmail.com

للاستشهاد:

عبدالرحمن، فهد. (2022). آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي في ظل تباين المواقف الخليجية من إيران. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(185)، 281–320.

https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-007

To Cite:

Abdulrahman, F. (2022). The Effects and Repercussions of the Iranian Nuclear Program on the Arab Gulf States' Security in Light of Varied Gulf Positions toward Iran. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(185), 281 - 320

https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-007